

الشيخ عبد الله

مستوفى
مستوفى
مستوفى
مستوفى

١١٠٥
١٠١٠٥
١٩٠

بقيت
بقيت
بقيت
بقيت

١٢٢٦
١٩٠٥

١٢٨١
١٢٨١
١٢٨١

منها لما في قاضي خان لانه لا يجوز العري في النروج
 وفي القارية المشتركة لا يصح عند تركه لارضا حتى
 غيره الاخر كما في العا لرايق وقد ذكر الحضا ف
 في الوقت على الاقرب من قرابته ان الشقيق يقدم
 على الذي لا ي والذى لا ي على الذي لا ي ويستوي
 الذي لا ي مع الذي لا ي وليس يكون الوقت على
 قد حال الموارثية انتهى واقول ان ولاية التزوج
 ليستة مثل الوقت ليستوي الذي لا ي مع الذي
 لا ي بل الاخر الذي لا ي مقدم لانه غاصب كما تقدم
 والذي لا ي مؤخر عنه بدرجات قد علمتها فلا تتقل
 اطلع الله من سماء الافادة بحكم التفسير مشرقا
 لا يا قل هذا ما تيسر لي فهمه ليعلمه من عمر علمه
 ومن فضل الله سبحانه دام كرمه فتح به على البيان
 هذه الحكم في هذا الشأن ليقضي ويتيقن لنواله
 ويجوز فضلا الاموان المقتدي بهم والمستندون
 بالامام الاعظم الذي حشيتة النعمان بواه الله اعلا
 غرف الجنان واعاد عليهما من بركاته ومجده
 ما نفا في الملوان والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد سيد ولد عدنان المرسل رحمة للعالمين وعلى
 سائر الانبياء والمرسلين والصلوة والسلام

بدوام

بدوام نعم الله الملك الممان انتهى بخبره في شهر
 المحنة الحرام ستة سنتين والفق غفر الله له ورم
 مستأخيه الكرام ورحم والديه وعترتهم
 الذنوب والاثام ولطف به وبذريته
 واخوانه ومحبيه بين الانام
 والمسلمين والمحمدية رب
 العالمين حمد ادبا مسترا
 بدوام انعام الله
 ذي الجلال
 والاكرام
 آمين

هذه الرسالة الثامنة عشر
 كشف المعضل قمين عضل
 تاليف الشيخ حسن
 الكسري نيلاني الحنقي
 عفي الله عنه
 آمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المتع بنقله ولا راد له منسب المراد
من الغناء الى جنابه وفوض الامر له الهادي
بنو فتيقه الموزن الى التوفيق ما انفارق من نقل
بما يوزن كالابرير والهداية والسلام على من اتي
بعون الكمال وعلى الله وامعاه مصدايح
الظلام **وبعد** فيقول الفقير الى لطف مولاه
الظاهر والحق ابو الاخلاص حسن الوفاي
السرياني الحقني انه قد ورد سؤال في حقني
ما تقول السادة الحنفية فيما اذ عضل
الاب الصغير هل يزوجهما جد لها او غيرها او
القاضي ولو نابيا **فاجبت** ان القاضي او نايبه
هو الذي يزوجه دون من سواه لكنه ينبغي له
ان يامر الاب قبله تزوجهما يعنيه فان فعل والا
ناب منابه فيه كما يامر العنين وهو لذوي
العضل من الحق المبين وحققت ما فيه اللقايه
من النقل لمن فضل **بسمها** كشف المعقل قيم
عضل وهذه القول قال ابا وهبان في منظومه
ولو زوجه القاضي ابنة المحي طفلة
يجوز لعضل بغيرهم ليس يذكر
وقال في شرحها لابن السخنة عن الغايه

عن

عن رؤسنة الناطقي ان كان للصغيرة اب امتنع
من تزوجهما لا تستقل الولاية الى المجد انتهى ونقله
ايضا ابن السخنة عن ابنع الوسايل عن المنقبي
ونفسه اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزوجهما
لا تستقل الولاية الى المجد بل يزوجهما القاضي
انتهى وقال في البحر واذا خطبها كقولها
الولي بنت الولاية للقاضي نيابة عن العاقل
انتهى وكذا قال العلامة نور الدين علي المقدسي
في شرحه نقله عن الغايه للسروجي انه ثبت
للقاضي نيابة عن العاقل فله التزويج وان
لم يكن في منسوره انتهى وكذا نقل في التهر عن
المحيط انها تستقل الى الحاكم انتهى وقال في النقيض
للبرهان الكركي رحمه الله لو كان للصغيرة
اب امتنع من تزوجهما لا تستقل الولاية للمجد
بل يزوجهما القاضي انتهى وقال الكسارح
الامام الزيلي رحمه الله عند قول صاحب
الكتر ولا بعد التزويج بغيره الا قريبا
مساغة القدر وقال الشافعي رحمه الله بل
يزوجهما الحاكم اعتبارا بقتله انتهى ما قاله
الزيلي وهو بعيد الاتفاق انتهى وهذا عندنا
على ان الحاكم يزوجه عليه بالامالة ولا تكون

رحمه الله ومراوده بالظاهر من حيث البحث لا التقل
 المذهبي وأصل هذا الصاحب العرف وقد قال بحاشا
 وقال لمراده مريجا وأما بيان المدة التي تدفع
 فيها الصغيرة للزوج فقيل لا بد من خل بها ما لم تبلغ
 وقيل إذا تم لها تسع سنين وأكثر المساجع عنوانه
 لا عبرة للمسنون في هذا الباب وإنما العبرة للطاقة
 أن كانت صغره تسميته تطيق الرجال ولا يحتاج
 إليها المرء من ذلك كان للزوج أن يدخل بها
 وهو الصحيح لا يترى أيضا لو كانت بالغه لا تعمل
 الوطى فانه لا يوم يدفعها للزوج كما في الترخائية
 وأما بيان بثوت طاعتها عند الاختلاف وقد دفع
 المهر وقال الزوج تطوق وحالقه الاب فاما كانت
 مما يخرج أحقرها القامتي ونظر إليها فان صلحت
 للرجال أخرى دفعها للزوج والأفلا وان كانت مما لا
 يخرج امر من يتق بها من النساء ان ينظر إليها
 فان قلن انها تطيق الرجال وتعمل الوطى امر
 يستلزم للزوج والأفلا كما في الترخائية وأما
 بيان اشتراطها فحق المتفق سئل عن صبينة
 بنت سبعين زوجت من رجل كبير فاسق يحتاج
 إليها ان ينفقها وهو يدخل عليها فهل لامها أن

تقهر

تقهرها الى نفسها وتربها الى ان تقهر محنته أم مستم
 اليه فقال نعم كذا في الترخائية فقلت
 وكونه فاستألفني شرط الاسترخاء عنها بل خروج
 انصافها وقهرها بمرورها كما تقدم وأما بيان
 وقت مطالبة الاب بعد اتمام فني فتاوى الفقهاء
 قيل لسه للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة الى ان
 تقهر بحال يتفق بها كذا في الترخائية وقال في العرف
 اذا سلم قبل فقهر العداق له اشتراطها بخلاف
 تسليمه ماله الصغيرة قبل فقهر عنه وهذا ما يتيسر
 جمعه للعنف المحقر بعناية مولاه القوي القدير

ونال الله العفو والعافية في
 الدنيا والاخرة لنا ولوالدنا
 ومسا عينا ومواتنا
 اجمعين
 آمين

مقدمة الرسالة الخامسة عشر الدرة القليلة
 بين الاعلام لتحقيق حكم ميراث
 من علق طلاقها بما قبل الموت
 لشرعنا يا وتالفه الشيخ
 حسن المسترسل
 معنى عنه